القراءة وكان السكوت عند المعلم يمنع محله قوله ويحول بهما جرا للقرآن على القلب الخ وكذا يجوز الهمس من غير اسماع نفسه مع عدم الستر والسلامة من مانعه لانها ليست بقراءة فالاسماع النهي وقياس الزركشي اعلى كلامه الوجوب خلافا لابن حجر بل ذاك كلية بحيث لا يسمع نفسه مدخول قوله وإذا النظر في المصحف والمراد اي يحول الجر القرآن على القلب بالفراءة واقتضاء النظر في المصحف اليه حيث خلا عن القراءة والا والمعتمد امتناع حوار الهمس الاجتماع غير قوله ويحول الجنب والحائض في معناهما النفساء وذات الولادة والقيء عن الاولى الحيض اذا تمادى وحيض يحتمع وعن الثانية الجنابة اذا قالوا لتيمم معتمد ومن ثم احمل المنع على البلل المتيقن قوله الا الله وانا اليه راجعون اي فلا يجوز لان المتصرف وهو الله تصرف فيه بملكه والكل راجع اليه الا الى الله تصير الامور ومن شهد للمرسل من الخوض بافراد الرضى وصادر جاهل ارباب الارتضا وما احسن قول من قال

يا ايها الراضي احكامنا ... لا بد ان يحمي بحمى الرضا ... فالراحة العظمى بارض الرضا

لا تسلم المرء بحمو به ... حتى يرى الراحة في ارضا ... وسائق في باب المغفرة مزيد كلام في

هذا المقام قوله وعند بعض الادمي الاعتداد عند اخذه في الركوب وينبغي اذا فاته الذكر اوله ما في بدء اثناء نظمه ما في الوضوء ثم ظاهر التقييد بالدابة انه لا يقوله عند ركوب لا دمي وتحتمل انه يقوله والتقييد لكونه جريا على الغالب من ركوب الدابة بحامل الركوب لمفهوم له وهذا الثاني هو المتأخر عن بعيد ولا نسلم ما قدر من ان الادمي الاعتماد هذا ايضا فكان في نسخة ايمة اي ايمة وتعمه الادلة تقتضي استحباب الذكر عند ركوب الدابة ولو معصوبة قال ابن حجر وهو الاظهر وهل يقول الذكر عند حمله على المتاع او لا ظاهر كلامه الثاني وسيأتي لهذا مزيد في باب اذكار السافر قوله سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين اي مطيقين ويتم انها الاية الاخرى وهي وانا الى ربنا لمنقلبون اي سيعودون وناسب ما قبله لان الركوب قد يتولد منه الموت بنحو تعثر الدابة وكان من حقه وقد اتصل بسبب سببه الخ لكن قد يمنع موته وانه هالك لا محالة منقلب الى الله ليجازيه ذلك على الاعتداد للفناء لا ينافيه قبل ان ينقلب نفسه بغتة قوله اتصل الذكر الهمزة فيه للاستفهام اي سواء اتصل الذكر اي وحده اما اذا قصده والقرآن فيجهر ويسوية المصريين الاذكار والادعيات والمواعظ وغيرها كما في المجموع واشارها الى بعض صرح بحد انه لا فرق في حاد لك لمن ذكر عند علم قصد القرآن بين ما تحتمل نظمه بالقرآن كالاخلاص وغيره وفيه جمع لي تحريم ما لا يوجد نظمه في القرآن قال ابن حجر وهو متجه مدبر كلام لكن تسوية المصريين الذكر وغيره صريحة في جواز كله بلا قصد قراءة وهو عندي واحد انتهى قوله الرابع لها قصد قال في التحفة لا القرآن اي عند وجود قرينة يقتضي صرفه عن موضوعه كالحيلة هنا لا يكون قرآنا لانها قصد تسكاي فاتحة في ماسوق من ان هذا لا يظل كون الاعتبارة تحصل بقوله والله سبحانه اعلم الذكر عند عدم القصارف وما هنا مع وجوده قوله الا ان قصد القرآن اي ولو مع قصد الذكر انتهى كما تقدم قوله ويجوز لهما قراءة ما نسخت تلاوته اي سواء نسخ حكمه ايضا كحديث عائشة كانت الرضعات المحرمات في كتاب الله عشرا فنسخت بخمس فنسخ حكما ولفظا امر بقي الحكم كقوله تعالى الشيخ والشيخة اذا

زنيا فارجموهما البتة او نسي في المحصر وحكم المدلول عليه او هو الرجم فان لم ينسخ وان نسخ لفظه فحيث ثبت سنده على ما ذكر الاصفر وزاد عليه الخنجي سواء نسخ حكمه كقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج فانه منسوخ بآية تربص اربعة اشهر وعشرا وسائر منسوخ التلاوة في باحد الجنب الحديث القدسي ونحو التوراة قوله فان احدث بعد ذلك لم يحرم عليه القراءة الخ ولذا الجلوس في المسجد فيحمل الذي ذكر على الذي الحدث الاصغر قال المصنف والاوجه حب تباح له القراءة والمكث في المسجد دون نحو الصلاة وسن المصحف عليه وفي التبيان له وهذا مما يسأل عنه يقال حدث يمنع الصلاة ولا يمنع قراءة القرآن والجلوس في المسجد من غير ضرورة وهذا صوابه انتهى قوله ثم راى ما يلزم استعماله الخ فقد المانع الحتمي والشرعي استعماله قوله فانه يحرم عليه القراءة اي ومما في معناها مما لم الجلوس في المسجد لبطلان تيممه الذي استباح له ما ذكر قوله وصلى اي فرضا وانما يحرم القراءة لبقاء طهره ولذا ينقايه واذا جاز مع صلاته الفرض مع النفل والتيمم اذا كانت القراءة منذورة وفاقا لي تيممه فرضا استعمل بناء على انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع للاتوذي فرضان بتيمم واحد وقد صرح جمع بجوز الجمع بين خطبة الجمعة وصلاتها بتيمم واحد مع ان الخطبة فرض كفاية وفرض الجمعة بديين وفي عيني لكن ما جرى قول انها بمثابة ركعتين الحق بالفرض النفي وان لم يستبح صلاة الجمعة بتيمم استباحها نظر الكون فرض كفاية والحاصل انها بمثابة صلاتين فاشبه ما لو نذر في منع جمعا مع عيني اخر يتيمم واحدا ويمنع نوبها فرض كفاية فيما ذا احتياطا نهما قوله لان الصلاة لا تقصد الا بها فوجب قرانها للضرورة لدوقوع الصحة عليها قال والامداد ومنه يؤخذ انه مثلها في ذلك قراءة اية الخطبة وقراءة سورة منذورة ان ذكرها في وقت ضيق فقد الطهورين فيه وهو قريب ويحتمل خلافه في الثانية لان النذر قد يسلك به مسلك واجب الشرع انتهى فصل قوله فان كان جالسا الخ في فروع الفقيه محمد بن ابي بكر الشيخي اليمني افضل الجلسات التورك وهو جلوس التشهد الاخير لانه جلوس فرض ثم الافتراش لانه مطلوب في الصلاة انتهى وقال في الخزانة افضل احواله اما على ركبتيه او يصفق اليتيه بحسب الخلاف والمشائخ انتهى ومختار اشياخنا الاول لانه اكمل في الادب واوفى بالحضور القلب ولابن قاسم ما نقل القاضي عياض في شرح صحيح مسلم ان اكثر الجلوس صلى الله عليه وسلم الاحتباء اي فيقتضي انه افضل على ما سواه لما قال عن شيخ الشيخ ابو احمد الزاهد ابراهيم بن علاء الصدفي صلى الله تعالى عليه وسلم انه افضل اوفق بالخشوع ويحتمل ان الاكثر لبيان الجواز فلا ينافي افضلية غيره لذلك والنبي صلى الله عليه وسلم لا يظن به الغفلة في اي حين يتوصل الجلسة او نحو ها الى ذلك الشأن وهو جواب حسن في غاية الاحسان وفي مختصر الحافظ للعامري وافرب الجلسات الى التواضع جلسة الحاني على ركبتيه كجلسة المتشهد وفي حديث جبريل انه صلى الله عليه وسلم اسند ركبتيه الى ركبتيه اي المتشهد وفي الانصاف جواز استعمال الجلسات الواردة عنه صلى الله عليه وسلم لا كل جلسة منها في الجلسات في حالة واحدة فقد ورد انه جلس عالما الاعداد على الدليل وعلى ما كان عليه حوله وكره اقوام الاحتباء في مجالس الحديث والعلم وحال الاكل ومنعهم الصوفية في حال السماع ولا اعلم له دليلا من النقل الا مفهوم العقل وزعم جمع منهم الاحتباء يوم الجمعة والامام يخطب للنهي عنه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)